تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية

Analysis of food security indicators in the Maghreb countries

لخضر بن فليس*

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، lakhdbnfls@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/11 تاريخ القبول: 2021/04/25 تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص:

تحتل مسألة الأمن الغذائي في العالم ككل وفي المنطقة المغاربية مكانة مهمة حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، حيث تؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية لفقدان الأمن الغذائي لأنها تقدم صورة غير مريحة لواقع القطاع الزراعي وما يترتب عليها.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل واستكشاف واقع الأمن الغذائي في بلدان المغرب العربي من خلال تحليل مؤشراته المختلفة لتحديد مخاطر استمرار حالة العجز الغذائي في الدول المغاربية دون معالجتها، حيث توصلنا إلى أن الدول المغاربية تعاني بشكل متفاوت من فقدان الأمن الغذائي.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الدول المغاربية، الاكتفاء الذاتي، الميزان التجاري الغذائي.

تصنيفات JEL: F5، Q، C82.

Abstract:

The issue of food security in theworld as a whole and in the Maghreb countries occupy an important place, Where there is an urgent need to ensure adequate food for the citizen and achieve self-sufficiency in light of the data that talks about the true lack of food production, where serious reports and research on this topic stress the need to deal quickly with the negative consequences of food insecurity because it provides an uncomfortable picture of the reality of the agricultural sector and the consequences of that.

This research paper seeks to analyze and explore the reality of food security in the countries of the Maghreb by analyzing its various indicators to determine the risk of a continued food dependency situation without addressing it, where we concluded that the Maghreb countries suffer disproportionately from food insecurity.

Keywords: Food security; Maghreb countries; Self-sufficiency; Food trade balance.

JEL Classification Codes: F5, Q, C82.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي.

يعتبر غياب الأمن الغذائي من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول المغاربية وتهدد أمنها الاقتصادي، هذا بالرغم من أن تلك الدول في جملتها تحظى بمقومات الإنتاج الغذائي من ثروات طبيعية وبشرية وبشكل يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ويجعل موازينها السلعية الغذائية في حالة تعادل أو فائض مع العالم الخارجي، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليجيب على الإشكالية التالية: ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين لنا واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

ما هو مفهوم الأمن الغذائي؟

وما هي أهم العوامل المؤثرة في استيراد الغذاء؟

ما هي أهم مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية؟

فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة نصيغ الفرضيات التالية:

تتحدد ملامح المشكلة الغذائية في الدول المغاربية من خلال عدد من المؤشرات، التي تظهر لنا أن معظم المواد الغذائية الاستراتيجية (الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت، السكر) تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج، والاحتياجات الغذائية الكلية.

تفاعلت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نشوء واستفحال مشكلة الفجوة الغذائية في الدول المغاربية. ويمكن حصر الأسباب والمعوقات التي أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في عدم استقرار نظام الملكية الزراعية، وانخفاض حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي. وتتحدد العوامل التي ساهمت في ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية في ارتفاع عدد السكان، وهجرة سكان الأرياف نحو المدن.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الدول المغاربية، نعتقد أن دراسة وتحليل هذا الموضوع من مختلف جوانبه سيساعد في ايجاد حلول واقعية وعاجلة على مستوى هذه البلدان؛ ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الغذائي على الدول المغاربية .

منهجية البحث:

اعتمدنا في إعداد هذه البحث على المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري لمفهوم الأمن الغذائي معتمدين في ذلك على المراجع النظرية المتخصصة في المجال المتمثلة في الكتب والمقالات العلمية، واعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل واقع العوامل المؤثرة في استهلاك الغذاء في الدول المغاربية و تحليل أهم مؤشرات الأمن الغذائي، معتمدين على قاعدة البيانات التي تحصلنا عليها من التقارير المتخصصة التي تصدرها جهات دولية أو اقليمية.

تقسيم البحث: من أجل التحكم في الموضوع و الإجابة على الاشكالية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

* الجانب النظري للأمن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة في استيراد الغذاء؛
* تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية؛

2.الجانب النظري للأمن الغذائي واهم العوامل المؤثرة في استيراد الغذاء

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

يعنبر مصطلح الأمن الغذائي مصطلح حديث تم استخدامه في بداية السبعينيات من القرن الماضي وبالذات في عام 1972عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية وبروزها دوليا بشكل لم يسبق له مثيل، ويشتمل مصطلح الأمن الغذائي على أكثر من معنى: " توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية".

كما قدم البنك الدولي مفهومه حول مسألة الأمن الغذائي ليساهم في توصيف أشمل حول هذا المصطلح وهو: "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الأساسية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله". و يتضمن هذا المفهوم ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستمرارها وإمكانية الحصول عليها، ومن ثم فإن اللاأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء (إيليس، 1997، صفحة 344).

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الدول أو على مستوى التجمعات الإقليمية، فيمكن أن نميز بين مستويين له الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي:

–الأمن الغذائي المطلق:وهو إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مطابق لمفهوم الاكتفاء الذاتي ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

– الأمن الغذائي النسبي:وهو قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليًا أو جزئيًا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام.(ولد عبد الدايم، 2004)

2.2العوامل المؤثرة في عملية استيراد الغذاء:

أ.أسعار السلع الغذائية:

تستورد الدول المغاربية جزءا معتبرا من حاجتها من الغذاء وبدرجات متفاوتة من خارج حدودها فيسعيها لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية، لذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي تؤثر مباشرةً على

إمكانية الدول في إتاحة هذه السلع لمواطنيها وكذلك قدرة مواطنيها الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين.

نلاحظ إن أسعار معظم السلع الغذائية انخفضت وبدرجات متفاوتة في عام 2013م بالمقارنة بعام 2012 م باستثناء فول الصويا، والسكر، ولحوم الدواجن التي ارتفعت بنسب تتراوح بين 4.25%و**25.47%**، بعد أن تميزت بارتفاعها خلال 2012م مقارنة بمتوسط العشر سنوات السابقة في أغلب السلع الغذائية (جدول01).

الجدول1: متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية (دولارأمريكي/طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2002–2011م	2012م	2013م	معدل التغير بين 2012 و2013م (%)
القمح الأمريكي	191.02	294.4	276.47	(6.49)
الذرة	153.35	270.42	243.81	(10.91)
أرز	236.72	590.39	532.67	(10.84)
الذرة الرفيعة	157.19	269.46	244.59	(10.17)
فول الصويا	400.67	508.5	537.58	25.47
الفول السوداني	452.51	2174	1377	(57.84)
الزيتالنباتي	4020.88	2916	3724	21.7
السكر الخام	301.37	484.65	399.83	24.63
لحوم الأبقار	130.86	187.9425	183.5892	(2.37)
لحوم الدواجن	1392.39	1928.17	2013.75	4.25

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014)

ب. مستويات دخول الأفراد: تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الدول المغاربية في عام 2012م بين 1106دولار و5348دولار، ويتجاوز هذا المتوسط 4 ألاف دولار في كل من الجزائر وتونس بينما يكون أقل من 3 آلاف دولار في كل من موريتانيا والمغرب (الجدول2).

الجدول2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)

الدولة	2010م	2011م	2012م
الجزائر	4350	5272	5348
تونس	3238	3994	4044
المغرب	2823	3044	2902
موريتانيا	1017	1154	1106

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2013).

يتفاوت متوسط دخل الفرد المغاربي من دولة إلى أخرى وهو ما يؤثر من قدرة أفرادها في الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبتين خاصة في الدول ذات متوسط الدخل الأدنى، بينما يكون هناك ميول لهدر الغذاء وانتشار انماط غذائية قد تكون غير مرغوبة صحياً في الدول ذات متوسط الدخل الأعلى مما يؤثر على حجم الفجوة الغذائية في الدول المغاربية.

ج.الرقم القياسي لسعر الغذاء:انخفضت أسعار مجموعة الحبوب والسكر والزيوت النباتية في عام2013 معلى مستوى العالم بينما ارتفعت أسعار اللحوم وكذلك الألبان التي شهدت ارتفاعا كبيراً. ويتضح من (الجدول03) أن السلعتين اللتين ارتفع سعرهما في **2013**م،يمكن للبلدان المغاربية أن تزيد إنتاجهما بمعدلات ملحوظة بحيث تقلمعه الآثار السالبة لارتفاع أسعارهما عالمياً وبخاصة إنهما من سلع الغذاء الرئيسية.وهذا الأمر يحتاج وضع خطط للاستثمار المستدام والآمن في الدول ذات الثروة الحيوانية المعتبرة وزيادة مشروعات إنتاج اللحوم والألبان في الدول ذات الموارد المالية داخل حدودها الوطنية وخارجها.

الجدول 3: الأسعار العالمية لسلع سلة الغذاء الرئيسية (دولار/طن)

السلعة	2012م	2013م	التغير بين عامين (%)
الحبوب	350.36	323.99	(7.53)
السكر	484.65	399.83	(17.5)
الزيوت النباتية	1989.13	1852.89	(6.85)
اللحوم	1058.01	1098.67	3.84
الألبان	3357.92	4744.92	41.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014)

توضح البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن الرقم القياسي لسعر الغذاء في **2013** م في الدول العربية بلغ نحو **192.4** مقارنة بنحو 170.1 في **2012**م،وأما على المستوى العالمي فقد ارتفع إلى **232.3** بعد أن كان **216.3** في **2012**م، وقد شهد هذا الرقم ارتفاعاً في كل من تونس، موريتانيا والجزائر حيث انتقل في الجزائر من 166.5 في 2011م ليصل 193.6 في 2013م (الجدول4).

الجدول4: الرقم القياسي لسعر الغذاء (2011–2013م)

الدولة	2011م	2012م	2013م
تونس	126.5	136.1	142.0
الجزائر	166.5	188	193.6
موريتانيا	223.9	233.5	243.8
*متوسط الدول العربية	159.7	170.1	192.4
العالم	203.7	216.3	232.3

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014)

د. المتاح للاستهلاك من الغذاء:بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في عام **2013** م على مستوى الوطن العربي نحو **308.9** مليون طن بزيادة قدرها **12.7** مليون طن عن عام **2012**م . شملت الزيادة في الإتاحة كافة السلع الغذائية الرئيسية وتراجع المتاح للاستهلاك في البقوليات فقط.

هـ. معدلات استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون يبلغ متوسط نصيب الفرد في الدول المغاربية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون حوالي 3254 كيلوكالوري يوميا، و90 جرام بروتين يوميا، و80.4 جرام يوميا من الدهون (الجدول 5).

الجدول 5: نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الدول المغاربية

الدولة	كيلوكالوري	بروتين (جرام/ يوم)	دهون (جرام/ يوم)
تونس	3417	99	85
الجزائر	3270	84	73
ليبيا	3393	87	90
المغرب	3244	88	74
موريتانيا	2946	92	80
المتوسط	**3254**	**90**	**80.4**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014).

3. تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية

للتعرف أكثر على الظاهرة استندت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات التالية:

1.3 مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

وفقاً للبيانات الواردة في (الجدول 6) فإنه يتضح أن الدول المغاربية في عام 1990م عانت من انخفاض كبير في نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب حوالي 41% من إجمالي الاستهلاك المغاربي، وهذا معناه أن حوالي 59% تم تدبيرها عن طريق الاستيراد من الخارج، وكذلك الحال في إنتاج السكر والزيوت النباتية، حيث بلغت فيهما هذه النسبة حوالي 17% و 33% على التوالي عام 1990م، أي أن نسبة 83% و 67% على التوالي من إجمالي الاستهلاك المغاربي للسكر والزيوت النباتية تم تدبيرها بواسطة الاستيراد من الخارج، ومن الملاحظ أيضا أن كلا من الجزائر وموريتانيا كانت نسب اكتفائها الذاتي في القمح ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 1% في موريتانيا و 22.3% في الجزائر.

الجدول 6: نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 1990 (%)

الدولة	الحبوب	القمح	الخضار	الفواكه	السكر	الزيوت	اللحوم
تونس	53.1	55.6	100	103	8.9	66.2	90 .0
الجزائر	24	22.3	97	100	3.5	11 .0	96.8
ليبيا	13.0	38	92	91	0	31 .0	97 .0
المغرب	80	72.0	106	133	69.0	49.5	98
موريتانيا	37	1.0	43.0	91	0	5.9	99
المتوسط	41.42	37.78	87.6	103.6	16.78	32.72	96.16

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1991)

هذا وقد شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متباينة خلال الألفية الأولى و الثانية عند المقارنة بين قيمتها في سنة 2005 و2011، نجد أن معدلاتها زادت في الحبوب (الجدول 7)، وزادت في الخضر والفاكهة والأسماك واللحوم الحمراء واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة، فيما تراجعت قليلاً لباقي السلع الغذائية، يمكن تصنيف السلع الغذائية خلال السنتين (2005 و2011)إلى ثلاث مجموعات وفقا معدلات الاكتفاء الذاتي لكلٍ منها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012):

أ – مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتتمثل في البطاطس، والخضر،الفاكهة، والبيض، حيث تزيد معدلات الاكتفاء الذاتي عن**96.2%**.

ب – مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة : وتشمل اللحوم الحمراء، والألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن، والبقوليات حيث تتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي لها بين **54.26%** و**81.09%** .

ج – مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: تشمل الحبوب والزيوت النباتية والسكر،حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي لها بين **30.82%** و**43.76%**.

جدول 7: نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول المغاربية من الحبوب وإجمالي الغذاء (%)

الدولة	إجمالي الحبوب		إجمالي الغذاء	
	سنة 2005	سنة2011	سنة2005	سنة2011
تونس	47.82	46.79	71.78	68.49
الجزائر	29.88	31.96	53.48	70.04
ليبيا	10.79	7.06	44.95	43.09
المغرب	46.09	58.91	89.60	80.40
موريتانيا	19.17	36.04	68.49	70.03
المتوسط في الدول المغاربية	35.75	43.19	66.87	71.58

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على:(المنظمة العربية للتنمية الزراعة، 2012)

(المنظمة العربية للتمنية الزراعية ، 2006)

2.3مؤشر الميزان التجاري الغذائي:

على الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات في الدول المغاربية للنهوض بالقطاع الزراعي إلا أن الميزان التجاري الغذائي في أغلب هذه الدول بقي يسجل عجزا، والجدول التالي يبين ذلك إن السعي لإصلاح واقع الميزان الغذائي المستقبلي للدول المغاربية يفرض عليها أن تبدأ من دراسة نقاط الضعف والقوة في الميزان الغذائي المغاربي فتحدد نقاط الضعف وتحاول علاجها ونقاط القوة فتفعلها، وهو أحد أشكال الاقتصاد المقاوم للهيمنة الخارجية على الحاجيات الغذائية للشعوب.

تعطي البيانات الواردة في (الجدول 8) صورة بالغة الدلالة على مدى الاعتماد الكبير على الاستيراد من الخارج في توفير المواد الغذائية، الأمر الذي أسفر عنه عجز كبير في الميزان الغذائي المغاربي، تعدى3.5 مليار دولار عام 1990 و6.8 مليار دولار عام 2013 إلا أن هذه الصورة الجماعية للدول المغاربية تخفي فروقاً فيما بينها، إذ أن العجز يكون حاداً في معظمها في حين تخف حدته في عدد محدود منها، ولذلك فإن التصور الصحيح لمشكلة هذا العجز يتطلب تقسيم الدول المغاربية إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتشمل الدول التي لم تغط صادراتها الغذائية على الأكثر 38.5% من قيمة وارداتها الغذائية، وتزيد فجوتها الغذائية عن 60%، وتشمل كل من ليبيا، الجزائر وتونس. وتتميز هذه الدول بارتفاع درجة اعتمادها على السوق الخارجي.

المجموعة الثانية: وتشمل الدول التي غطت صادراتها الغذائية قيمة وارداتها الغذائية، وتشمل كل من المغرب و موريتانيا، هذه الدول رغم اعتمادها على السوق الخارجي في تلبية حاجياتها من بعض السلع الغذائية إلا أنها تتميز بأن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية فاقت 100%.

الجدول 8: الميزان التجاري الغذائي للدول المغاربية (مليون دولار)

الدولة	الميزان التجاري الغذائي لعام 1990			الميزان التجاري الغذائي لعام 2013		
	الصادرات 1990	الواردات 1990	الميزان التجاري الغذائي	الصادرات 2013	الواردات 2013	الميزان التجاري الغذائي
تونس	328	533	-205	1471	2145	-674
الجزائر	49	2497	-2448	402	5049	-4647
ليبيا	0.4	1198	-1197.6	3.7	1767	-1763.3
المغرب	995	630	365	2660	2413	247
موريتانيا	210	106	104	377	330	47
الدولالمغاربية	1582.4	4964	-3581.6	4863	11751	-6888

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014)

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1991).

إن التفاوت بين قيمتي الصادرات والواردات الغذائية المغاربية خير دليل على أن تلك الدول لم تتحكم بعد بالعوامل المحددة لتجارتها الخارجية في مجال الغذاء، ومما يزيد من عدم تكافؤ التبادل التجاري المغاربي مع العالم الخارجي وعجز الدول المغاربية عن كسب الرهان المتعلق به، بسبب تعرض صادرات الدول المغاربية من المواد الغذائية للكثير من القيود والإجراءات التي تمنعها من اختراق السوق الخارجي، إن

تطوير التبادل التجاري وتعميقه مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغيير كبير في جميع الجوانب، خاصة وأن تنشيط هذه التجارة يعد أهم الروافد الأساسية للنشاط التنموي سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة أو إعادة تخصيص ما هو مشتغل منها وتوجيهه من الاستخدام الإنتاجي الأقل كفاءة إلى الاستخدام الإنتاجي الأكثر كفاءة، فتتحقق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلب التنمية كالزراعة لتوفر بعض الموارد الأساسية كالموارد النقدية باعتبارها مصادر تمويل الزراعة وتحديثها.

3.3 مؤشر الجوع العالمي في الدول المغاربية:

يتكون **مؤشر الجوع** العالمي **GHI** من ست درجات،تُعرف بمستوى الجوع، وتتدرج من منخفض4.9 أو أقل، إلى متوسط 5-9.9،وإلى خطير 10-19.9،ثم إلى مقلق 20-29.9ومقلق للغاية 30 أو أكثر. وقد تم تحديد درجات هذا المؤشر باستخدام ثلاثة معايير، هي نقص التغذية، معدل وفيات الأطفال، وبيانات نقص الوزن لدى الأطفال.

في الوقت الذي تعتبر فيه درجات مؤشر الجوع العالمي منخفضة في معظم الدول العربية، إلا أنها في بعض الدول الأخرى تعتبر مرتفعة، فقد سجل مؤشر الجوع العالمي في عام 1990م، وفقاً لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في الدول العربية (الجدول9) المستوى المقلق للغاية في السودان بـ31.1 درجة،أما على المستوى المغاربي فقد سجل المستوى المقلق في موريتانيا بـ 22.7، والمستوى المتوسط في كل من المغرب والجزائر، أما ليبيا وتونس فقد سجلت مستويات أقل من 5 في مؤشر الجوع العالمي.

أما في عام 2013م فقد سجل مؤشر الجوع العالمي وفقاً لبيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على صعيد الوطن العربي المستوى المقلق في السودان 27.0،أما على المستوى المغاربي فقد سجل المستوى الخطير في موريتانيا 13.2 أما بقية الدول المغاربية فقد سجلت مستويات أقل من **5** في مؤشر الجوع العالمي.

الجدول 9: مؤشر الجوع العالمي في بعض الدول العربية

الدولة	1990م	2013م
السودان	31.1	27
موريتانيا	22.7	13.2
المغرب	7.8	‹5
الجزائر	7	‹5
مصر	7	‹5
تونس	‹5	‹5
ليبيا	‹5	‹5

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2013)

4. خاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن فقدان الأمن الغذائي في الدول المغاربية واضح المعالم بارز الأركان لا يستطيع أحد إغفاله، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول أن الدول المغاربية استطاعت أن تشبع أفواه أبنائها من لقمة العيش وأن تسد الطلب المتزايد على الغذاءمن خلال الإنتاج المحلي.

ولا ريب أن الإنتاج المنخفض من السلعالغذائية في الدول المغاربية يترتب عليه اعتماد كبير من تلك الدول على الاستيراد من الخارج وهو ما يدل على أن غذاء المواطن في تلك الدول ما زال في أيد أجنبية، تمنحه وتمنعه متى شاءتوفق مصالحها وظروفها، الوضع الذي يجعل الدول المغاربية قد ترضخ للضغوط الاقتصادية والسياسية،وهو أيضا ما يمكن الدول المصدرة من فرض شروط احتكارية وفق ما تقتضيه مصالحها، ويجعل الدول المغاربية المستوردة تحت رحمتها.

توصيات ومقترحات: بناء على ماسبق، خلص الباحث إلى جملة من المقترحات كالتالي:

– تفرض الضرورة على الدول المغاربية وضع استراتيجية تحقق من خلالها الأمن الغذائي من خلال تفعيل الاتحاد، والسعي إلى بلوغ درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، ويتطلب ذلك تعميق التعاون المغاربي المشترك في مجال الزراعة، وتنسيق خطط التنمية الزراعية، بحيث تأخذ في الاعتبار الموارد الزراعية

المتشابهة وإمكانات زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية،وتيسيرعملية انتقال هذه المنتجات بين الدول المغاربية واعتماد سوق مغاربي لهذه المنتجات بعيدا عن تقلبات السوق الدولية، من خلال تطبيق سياسات مشتركة للحماية الجمركية والإعانات والأسعار، كذلك الاستفادة من الموارد المغاربية المالية في التنمية الزراعية في إنتاج المواد الغذائية والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعمل في الزراعة.

– يجب على الدول المغاربية وضع القطاع الزراعي ضمن أولويات التنمية، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية وادخال عنصري البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.

– يجب على الدول المغاربية اتباع سياسات زراعية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها بعد استراتيجي، واطلاق المزيد من برامج التطوير الزراعي والتنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية والحث على امتهان زراعة الأرض من جديد، وهوا ما سيؤدي إلى تحقيق أمنها الغذائي والقضاء على التبعية الغذائية والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات الزراعية.

– يجب على الدول المغاربية أن توازن بين السياسات الزراعية المحلية والإقليمية، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها.

5. قائمة المراجع:

1. .
2. البنك الدولي. (2013). *بيانات البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 05 10, 2019، من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: http://www.albankadldawli.org
3. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. (2013). *مؤشر الجوع العالمي*. تاريخ الاسترداد 05 12, 2019، من http://www.ifpri.org
4. المنظمة العربية للتمنية الزراعية . (2006). *الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 26*. الخرطوم.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعة. (2012). *الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 32*. الخرطوم.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1991). *الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 11*. الخرطوم.

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2014). *الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد34*. الخرطوم.
8. إيليس، فرانك. (1997). *السياسات الزراعية في البلدان النامية*. (ابراهيم يحي الشهابي، المترجمون) دمشق، دمشق، سوريا: منشورات وزارة الثقافة السورية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
(2014). *حالة الأغذية في العالم*. تاريخ الاسترداد 13 12, 2019، من حالة الأغذية في العالم: http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar
9. ولد عبد الدايم، محمد. (3 10, 2004). *مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي*. تاريخ الاسترداد 03 12, 2019، من الجزيرة نت: www.aljazeera.net